



التاريخ: 5 أبريل/ نيسان 2017

رقم الوثيقة: MDE 14/6020/2017

### إقليم كردستان العراق: حققوا في وفاة متظاهرة أيزيدية

طالبت منظمة العفو الدولية حكومة إقليم كردستان بإجراء تحقيق فوري نزيه شامل في مقتل نازي نايف قوال البالغة من العمر 21 عاماً، وهي فتاة أيزيدية لقيت مصرعها في 14 مارس/ آذار أثناء الفض العنيف للمتظاهرين عند نقطة تفتيش بين خانة صور وسنوني، شمالي جبل سنجان، في شمال غرب العراق.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن قوات أمن حكومة إقليم كردستان العراق قامت، في 15 مارس/ آذار، بمهاجمة مكتب منظمة غير حكومية مقرها أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، وأجبرت موظفيها وضيوفها الذين كانوا يحضرون ندوة في المبنى على مغادرته.

### سنجان

أخبر المتظاهرون والشهود منظمة العفو الدولية بأن قوات الأمن، بما فيها من شرطة مكافحة الشغب التابعة لكردستان العراق و "بيشمركة روج أفا" وهم مقاتلون سوريون تحت قيادة حكومة إقليم كردستان، استخدمت قنابل الغاز المسيل للدموع وأطلقت الذخيرة الحية في الثلاثاء 14 مارس/ آذار لتفريق المتظاهرين الأيزيديين الذين كانوا يطالبون قوات "بيشمركة روج أفا" بمغادرة المنطقة، في أعقاب اشتباكات بين أفراد "بيشمركة روج أفا" ووحدة مقاومة سنجان في وقت سابق من ذلك الشهر. وأبلغ السكان المحليون في خانة صور منظمة العفو الدولية بأن عشرات الأسر في خانة صور فرت إلى جبل سنجان نتيجة للاشتباكات والمخاوف من العنف المتكرر بسبب وجود "بيشمركة روج أفا" بين خانة صور وسنوني.

ووفقاً لأربعة شهود تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية، كانت نازي نايف تتراجع مع متظاهرين آخرين بعد أن بدأت قوات الأمن إطلاق الذخيرة الحية تجاههم، عند ذلك أصيبت بالرصاص في عينها وتوفيت على الفور تقريباً، قبل أن ينقلها متظاهرون آخرون إلى عيادة قريبة من جبل سنجان، حيث تسلمت عائلتها جثتها. صور نازي نايف بعد إصابتها بالرصاص التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، تشير إلى أنها كانت ممددة على الأرض، بينما سند المتظاهرون الآخرون رأسها وربطوا الأوشحة على وجهها الذي أنه ينزف بشدة على ما يبدو.

وذكر أحد المتظاهرين والشهود على وفاة نازي نايف لمنظمة العفو الدولية:

كان إطلاق النار مستمراً و [ قوات الأمن ] كانت تطاردنا بالعصي والكابلات. لم يكونوا يميزون بين كبار السن والشباب والشابات وطرحوا الناس أرضاً. وألقى بعض المتظاهرين الحجارة عليهم وأطلقت قوات الأمن النار في الهواء ثم أطلقت النار باتجاه المتظاهرين مستهدفة إياهم. رأيت جميع أنواع الأسلحة، الخفيفة والثقيلة. رأيتها [ نازي نايف ] على الأرض تنزف. فتاة أيزيدية أخرى، ميتة.

فرت عائلة نازي نايف من قريتهم زوماني، غرب مدينة سنجار، إلى جبل سنجار بعد أن سيطرت الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم الدولة الإسلامية على مناطقهم. وقام أقارب نازي نايف باستلام جثتها من العيادة التي نقلت لها إلى مكان إقامتهم من غير أن يتلقوا أي تفسير لسبب وفاتها ولم يقدم لهم تقرير قاضي الوفيات. ولم تتمكن أسرته من الحصول على شهادة وفاتها ولم يبلغها أحد بأي تحقيقات تجري فيما يتعلق بوفااتها.

في ذلك الصدد قال أقارب نازي نايف لمنظمة العفو الدولية: " إلى من نشكو؟ إلى القتلة؟ نحن شعب بسيط ونحن في الواقع نعيش مأساة. لقد قتل أبناؤنا وبناتنا مفقودات. نحن لا نريد المزيد من الدماء في مناطقنا".

وأخبر شهود آخرون منظمة العفو الدولية أن التظاهرة نظمها السكان المحليون، بمن فيهم الرجال والنساء، وأنه لم يكن أي متظاهر منهم مسلحاً. إحدى جارات نازي نايف وشاهدة لوفاتها نزلت من جبل سنجار حيث تعيش مع عائلتها بعد أن فرت من تنظيم الدولة الإسلامية في أواخر 2014، وكانت مع نازي نايف في الحافلات الصغيرة التي أخذت المتظاهرين إلى خاينة صور:

نظمنا أنفسنا وانطلقنا في التاسعة من صباح 14 مارس/ آذار للمسيرة إلى خاينة صور. عندما وصلنا نحو العاشرة صباحاً، كان هناك مئات من الأشخاص رجال ونساء. وقادت النساء التظاهرة، وقفت في الخطوط الأمامية. لم نبقَ ثمة فترة طويلة حتى إطلاق النار على نازي. كانت تبعد عني أقل من مترين عندما رأيتها ملقاة على الأرض، والدم يتدفق من عينيها. رأيت آخرين ينزفون من رؤوسهم وسيقانهم. ناشدت بعض العجائز ببشمركة روح افا المغادرة ولكن لم يستمع لهن أحد.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لأن قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة لتفريق مظاهرة سلمية إلى حد كبير. وبينما يقع على عاتق قوات الأمن واجب منع وقوع خسائر في الأرواح والإصابات فضلاً عن حماية الممتلكات العامة، فإنها لا تميز بين العدد الصغير من المتظاهرين الذين يلقون الحجارة فيما يبدو، والذين يتظاهرون سلمياً عند نقاط التفتيش. وينبغي على حكومة إقليم كردستان أن تفتح تحقيقاً مستقلاً نزيهاً شاملاً في وفاة نازي نايف قوال، والفض العنيف للمتظاهرين الآخرين في 14 مارس/ آذار 2017.

## أربيل

في 15 مارس/ آذار ، وصلت قوات الأمن في أربيل إلى مؤسسة "ستاندرد" البحثية الإعلامية المحلية والتي كانت قد بدأت للتو حلقة دراسية يحضرها باحثون أكاديميون وعلماء دين ومختصون قانونيون، فضلاً عن شخصيات سياسية محلية بغرض مناقشة التوتر الراهن في منطقة سنجار الناجم عن النزاع طويل الأمد بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في إقليم كردستان. ووفقاً لما ذكره مدير "ستاندرد"، فإن المؤسسة تعمل منذ أكثر من عشرة أعوام واستوفت جميع التسجيلات والتصاريح اللازمة طبقاً لقوانين إقليم كردستان العراق.

وفي 24 مارس/ آذار ذكر مدير "ستاندرد" لمنظمة العفو الدولية أنه في الساعة 4:00 مساءً الخميس 15 مارس/ آذار ، أغلقت خمس سيارات على الأقل الطريق الذي يوجد فيه مقر هذه المنظمة غير الحكومية في أربيل. ودخل إلى المبنى رجال مسلحون عرّفوا أنفسهم على أنهم قوات الأمن العام في إقليم كردستان (أسايش)، وقوة مكافحة الإرهاب، وممثلون عن وزارة البيشمركة، وطلبوا الاطلاع على وثائق التسجيل. ولم يقدموا مذكرة أمر بالفتيش، لكنهم قاموا بمصادرة معدات التصوير، وأوقفوا كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في القاعة وفتشوا المبنى بأكمله. وقال المدير:

" أجبروا الصحفيين على الخروج وطلبوا من الجميع المغادرة. حاول أحد الشخصيات السياسية الموجودة في الندوة التفاهم معهم ولكنهم ببساطة قالوا " لدينا أوامر من فوق بإيقاف هذه الندوة". قلت لهم إننا سنوقف الندوة ولكن دعونا نبقى نحن [الموظفين] والضيوف، غير أنهم رفضوا".

وبعد إخلاء المبنى من الضيوف والموظفين، ترك الأسايش في المبنى بعض الحراس طوال الليل، ولكنهم غادروه في التاسعة من صباح اليوم التالي عندما حاول الموظفون دخول المبنى، ليستأنفوا عملهم فيه منذ ذلك الحين، لكنهم أعرّبوا لمنظمة العفو الدولية أنهم يشعرون بالقلق خشية وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.

وفي 16 مارس/ آذار ، أفادت تقارير إعلامية كردية محلية أن مدير أسايش في أربيل أخبر وسائل الإعلام بأن المنظمة غير الحكومية لم تغلق، لكن كان ينبغي إيقاف الحلقة الدراسية لأن الحاضرين فيها كانوا تابعين لحزب العمال الكردستاني.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء الغارة على مؤسسة "ستاندرد" في أربيل، فهي حملة على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. وينبغي أن تكون المنظمات غير الحكومية قادرة على الاضطلاع بأعمالها المشروعة دون خوف أو تهريب أو مضايقات. ويجب على السلطات أن تشرح لماذا داهمت هذه المنظمة غير الحكومية وأن تنهي مضايقاتها للذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

## خلفية

انتقدت حكومة إقليم كردستان في مناسبات عديدة حزب العمال الكردستاني وتصرفاته. وفي أغسطس/ آب 2015، طلبت حكومة إقليم كردستان من حزب العمال الكردستاني مغادرة قواعده في جبال قنديل لمنع وقوع مزيد من الإصابات بين المدنيين بعد أن أسفرت الغارات الجوية التركية على إحدى القرى عن [مقتل ما لا يقل عن ثمانية أشخاص وإصابة عدد آخر](#) على الرغم من عدم انتماء القرويين إلى حزب العمال الكردستاني؛ واستمرت الغارات الجوية التركية على أهداف حزب العمال الكردستاني داخل العراق بشكل متقطع حتى الآن. وفي 2016، انتقد رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان عمليات حزب العمال الكردستاني في تركيا، حيث ادعى حزب العمال الكردستاني قصفه لخط أنابيب ينقل النفط من إقليم كردستان العراق، كما وجه اللوم في وقت لاحق إلى القوات التابعة لحزب العمال الكردستاني لتنفيذها عمليات [تخريب](#) في عدة قرى في شمال العراق.

وفي سبتمبر / أيلول 2016، طالبت منظمة العفو الدولية السلطات في إقليم كردستان العراق [بضمان إجراء تحقيق في مقتل وديت حسين علي](#)، الصحفي في روج نيوز، وهو يعد من مؤيدي حزب العمال الكردستاني.

كما طالبت منظمة العفو الدولية في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 سلطات حكومة إقليم كردستان [إلى كبح جماح ميليشيات الأحزاب المسلحة وإجراء تحقيق مستقل نزيه شامل في مقتل ثلاثة رجال وطفلين](#) في أثناء الاحتجاجات في إقليم كردستان العراق.

وفي يوليو/ تموز 2016، كتبت منظمة العفو الدولية إلى سلطات حكومة إقليم كردستان بشأن اقتحام أفراد من أسايش لمكتب أربيل للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة دون أمر تفتيش، والإبعاد القسري لثلاثة موظفين من محافظة أربيل والإغلاق غير القانوني للمنظمات غير الحكومية. ولم تتلق المنظمة أي رد حتى الآن.